متصرفو لواء الديوانية دراسة في سِيَرهم الوظيفية 1945 – 1958م

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري

م.د. بان راوي شلتاغ الحميداوي

جامعة القادسية / كلية التربية

تقديم :

كانت المركزية هي الأسلوب الذي جرت عليه التنظيمات الإدارية في العراق خلال الاحتلال العثماني والبريطاني حتى عام 1946م ، إذ جرى العمل بموجب قانون إدارة الألوية رقم (16) لعام 1945م إذ طبقت الإدارة اللامركزية في الإدارة من خلال توزيع الاختصاصات الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة تخضع دائما لرقابة الدولة ، وهذا الأمر انسحب على متصرفي الألوية ومنها لواء الديوانية .

تناول البحث المدة الممتدة من عام 1945م حينما طبق القانون الجديد في لواء الديوانية في عهد متصرفها توفيق النائب ، ولغاية قيام ثورة 14 تموز عام 1958م التي أنهت الحكم الملكي في العراق . وقد تولى منصب متصرف لواء الديوانية بين عامي 1945 – 1958م ثمانية متصرفين تفاوت مدة بقاهم في مناصبهم بحسب طريقة إدارتهم وسجلهم الإداري ومن هنا جاءت أهمية الموضوع من خلال تسليط الضوء على هذه المدة الزمنية المهمة من النظام اللامركزي ، ونبذة عن حياة المتصرفين الذين تولوا متصرفية لواء الديوانية .

اعتمد البحث على مصادر عدة يقف في مقدمتها الوثائق غير المنشورة ، والوثائق المنشورة لوزارة الداخلية وخاصة جداول موظفي الحكومات العراقية وهي بمثابة سجلات لمختلف موظفي الدولة المدنيين

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

أوضح فيها أسماء الموظفين وتاريخ ولادتهم ، وتاريخ التحاقهم في أول وظيفة مدنية ، فضلاً عن تاريخ التحاقهم في وظائفهم الجديدة ، وهذه السجلات أو الجداول قد دأبت وزارة الداخلية العراقية آنذاك على إصدارها طيلة سنوات العهد الملكي ، وكانت تصدر سنوياً ، كما اعتمد البحث علا الجريدة الرسمية للحكومة العراقية وهي جريدة الوقائع العراقية ، فضلاً عن مصادر أخرى يمكن للقارئ الكريم ملاحظتها في قائمة المصادر .

تمهيد : التقسيمات الإدارية للواء لديوانية خلال الحكم الملكي 1922 – 1958م .

قررت الحكومة العراقية في أيلول عام 1922م فصل قضاء الديوانية عن لواء الحلة ، ورفع درجته الإدارية إلى لواء يتألف من الديوانية مركز اللواء واقضية السماوة والشامية وأبو صخير ، فضلاً عن عدة نواح [1] . وكانت التقسيمات الإدارية للواء الديوانية في عام 1922م تتألف من الديوانية مركز اللواء وتتبعها نواح الدغارة وعفك وال بدير ، وقضاء السماوة الذي أعيدت إليه ناحية الرميثة ، وقضاء الشامية الذي عيدت إليه أيضاً ناحية الشنافية ، فضلاً عن قضاء أبو صخير [2] . وفي عام 1923م تم رفع درجة عفك الإدارية من ناحية إلى قضاء ، وقد ربطت بهذا القضاء ناحيتا الدغارة وال بدير بعد فك ارتباطهما من قضاء الديوانية [3] . وقد شهد لواء الديوانية في عام 1923م زيادة في وحداته الإدارية يمكن إجمالها في الجدول الآتي [4] :

جدول رقم (1)

التقسيمات الإدارية في لواء الديوانية عام 1923م

القضاء	الناحية
الديوانية	-
عفك	الدغارة – آل بدير – الفوار
الشامية	الشنافية – غماس – الصلاحية – هور الدخن (العباسية) [5]
السماوة	الرميثة – خضر الدراجي (الخضر)
أبو صخير (المناذرة)	الجعارة (الحيرة) [6] – المشخاب (الفيصلية) [7]

وقد شهدت التقسيمات الإدارية للواء الديوانية خلال العهد الملكي عدة تغييرات تمثلت بالاتي :

1- استحداث ناحية الشافعية في عام 1925م [8] وربطها بمركز قضاء الديوانية ، واستحداث ناحية الخناق (السوير) [9] وربطها بقضاء السماوة ، وكذلك استحداث ناحية التاجية [10] وربطها بقضاء أبو صخير [11] ، غير أن ناحية التاجية ألغيت في عام 1936م لتضائل أهميتها باعتبارها ناحية داخلية أي أن مركزها الإداري يقع ضمن مركز أبو صخير [12] .

2- إعادة استحداث ناحية المليحة [13] في عام 1927م وربطها بمركز لواء الديوانية [14] .

3- استحداث ناحية الحمزة [15] عام 1928م وربطها بمركز لواء الديوانية [16] .

4- استحداث ناحية القادسية وربطها بقضاء أبو صخير في عام 1944م [17] .

5- وفي عام 1954م تقرر تغير اسم ناحية المليحة إلى السنية لأنها كانت جزاءاً من مقاطعة (الشافعية) الواقعة ضمن الأملاك السنية للسلطان عبد الحميد الثاني [18] . وكانت التقسيمات الإدارية للواء الديوانية أواخر العهد الملكي على النحو الآتي [19] :

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

جدول رقم (2)

التقسيمات الإدارية في لواء الديوانية عام 1956م

القضاء	الناحية
الديوانية	الحمزة – السنية – الشافعية
عفك	الدغارة – آل بدير
الشامية	الشنافية – الصلاحية – غماس– العباسية
أبو صخير	الحيرة – القادسية – الفيصلية
السماوة	الرميثة – الخضر- الخناق

أولاً: تطور مهام متصرفي الألوية خلال العهد الملكي :

بعد نهاية الاحتلال البريطاني للعراق تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في 25 تشرين الأول 1920م [20] ، وعدلت هذه الحكومة التقسيم الإداري العثماني ، واقترح مجلس الوزراء في 12 كانون الأول1920م ، بأن يحل المتصرف العراقي محل الحاكم السياسي البريطاني ، إذ أن المتصرف العراقي كان مشاوراً للواء دون أن تكون له صلاحية تنفيذية ، وأن يكون القائممقام الموظف المسؤول في كل قضاء ، وان تكون كل ناحية بعهدة مدير ، وان يكون معاونو الحكام السياسيين السابقين مشاورين مساعدين في كل لواء [21] . أما واجبات المتصرف فهي تحمل مسؤولية الإدارة في اللواء ، والحفاظ على الأمن وحقوق السكان والحكومة معاً ، وتنفيذ أعمال الري وتوزيع المياه ، ومتابعة مدى كفاءة موظفيه ، والقيام بجولات تفتيشية في مختلف أنحاء اللواء ، وهو ملزم بتنفيذ جميع القوانين [22] .

لم تكن الإدارة عند تشكيل الحكم الوطني في العراق لتتأهل رجالها بصورة واقعية للإدارة ، فقد كانت المديريات المهمة في وزارة الداخلية تدار من قبل الانكليز ، فصدر قانون إدارة الألوية رقم (58) لعام 1927م [23] ، وانطوت مواده على أفكار حسنة في تسيير شؤون الإدارة ، من خلال فكرة تعريب الدوائر الإدارية وتخلي الانكليز عنها ، والذين لم يكونوا ليتخلوا عنها بسهولة [24] .

بقي العمل وفق هذا القانون حتى صدور قانون رقم (16) لعام 1945م [25] ، فكانت الخطوة التي اتخذتها الحكومة العراقية في إنشاء الإدارات المحلية وفق هذا القانون موفقة ، إذ كان قفزة في طريق اللامركزية إذ ألقى القانون واجبات كثيرة على عاتق الإدارة المحلية [26] ، فصارت إدارة اللواء تمارس السلطة القانونية من قبل هيئة منتخبة تدعى (مجلس اللواء العامة) ، وعدّ المتصرف رئيساً للمجلس وله صفتان إدارة اللواء العامة ووكالة مجلس اللواء العام ، إذ هو يمارس واجباته كممثل للحكومة المركزية ونائب عن كل وزارة ومنفذ للقوانين والأنظمة والتعليمات داخل لواءه ، وهو يقوم بواجباته تجاه هيئة منتخبة في اللواء ضمن الحدود القانونية ، ويقوم بتنفيذ قرارات المجلس تساعده في ذلك لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص يجري تعيينهم بموافقة المجلس ، ولا يمكن حل مجلس اللواء العام إلا بقرار من مجلس الوزراء [27] .

وجاء في المادة (10) من قانون إدارة الألوية لعام 1945م : " **يعين المتصرفون ويحولون بإرادة ملكية تصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية وموافقة مجلس الوزراء** " . ونصت المادة (22) على أن : " **المتصرف هو الموظف الإجرائي الأكبر في اللواء والمسؤول عن إدارته العامة وهو نائب عن كل وزارة وممثل لها وعليه أن ينفذ القوانين داخل لوائه تنفيذا تاما ويقوم بالوظائف ويستعمل السلطات التي خوله إياها القانون وينفذ الأوامر والتعليمات الصادرة إليه من وزارة الدولة على اختلافهم** " [28] .

أما المادة (24) فقد حددت واجبات المتصرف وهي على النحو الآتي [29] :

1- استتباب الأمن والنظام .

2- تطبيق مبادئ الحرية والمساواة والعدل بين أفراد الشعب والجماعات .

3- حماية الحقوق الملكية والشخصية لكل فرد من الأفراد وسلامته الشخصية .

4- القيام بإعداد وتعميم الرسائل المقتضية لترقية طبقات الشعب من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية .

5- الاهتمام بنشر العدالة بكل سرعة وتسهيلها قدر المستطاع مراعياً في ذلك استقلال المحاكم.

6 – العناية بنشر التعليم على مبادئ صحيحة تضمن تقدم كل فرد من الأهالي وسعادته مادياً وأدبياً .

7– السعي لترويج وتقدم التجارة والصناعة والزراعة .

8 – المحافظة على الصحة العامة وتحسين الشؤون الصحية واتخاذ الوسائل الكافية لمنع انتشار الأمراض السارية والمعدية سواء بين الأهالي أو في المواشي .

9– القيام بالمعاونات والتسهيلات للمزارعين وتامين توزيع المياه على مزارعهم .

10– العمل على تقدم البلديات وإدارتها إدارة حسنة ما عدا أمانة العاصمة .

11 – بذل العناية لتحقق أموال الدولة وفق العدل وتقدير الضرائب وجبايتها وحفظ حقوق الخزينة وصيانة أملاكها ومراعاة الاقتصاد التام في كل المصاريف .

12 – رفع تقارير موضحة وافية لكل وزير عن كل ما من شأنه أن يؤول إلى الإصلاحات التي يراها لازمة لتحسين الإدارة واستكمال أسباب الراحة العامة ورقي البلاد .

لقد ألقى قانون إدارة الألوية لعام 1945م واجبات كثيرة على عاتق الإدارة المحلية ، كإنشاء المدارس الابتدائية وإدارتها ومكافحة الأمية وتشييد المستوصفات ودور سكن الموظفين والمعلمين وفتح الطرق الفرعية وغيرها [30] .

ثانياً : متصرفو لواء الديوانية :

شغل منصب متصرف لواء الديوانية خلال المدة (1945 – 1958م) ثمانية متصرفين ، كانوا على النحو الآتي :

1- محمد توفيق النائب (تشرين الأول 1943 – كانون الأول 1947م) :

ولد السيد محمد توفيق بن شاكر النائب في الموصل عام 1894م ، جاء إلى بغداد في عام 1913م ، فانتمى إلى مدرسة الحقوق ، واضطر إلى قطع دراسته عند نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم واصلها بعد الحرب ونال الشهادة عام 1923م [31] . دخل في خدمة الحكومة في حزيران عام 1926م [32] ، إذ عين حاكماً للصلح في قلعة سكر والشطرة ، ثم عين عضواً في لجنة حسم النزاع في أراضي لواء المنتفك ، فحاكم صلح البصرة عام 1931م ، فحاكم بداءة الموصل عام 1932م ، فمدعياً عاماً بها عام 1933م ، ونقل مدعياً عاماً في بغداد في أيلول عام 1934م ، فحاكم صلح بغداد ، فحاكماً بمحكمة بداءتها ، فنائب رئيسها عام 1938م [33] ، ثم تولى منصب نائب رئيس محكمة ديالى في تموز عام 1940م [34] ، ثم نائب رئيس محكمة بغداد في تموز عام 1942م [35] .

نقل إلى سلك الإدارة فعين متصرفاً للواء الكوت في شهر كانون الثاني عام 1943م [36] ، بعدها صار متصرفاً للواء الديوانية في تشرين الأول 1943م [37] في

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

عهد وزارة نوري السعيد السابعة (8 تشرين الأول1942 – 25 كانون الأول1943م) [38] .

رفعت درجة توفيق النائب الإدارية من متصرف للواء الديوانية في تشرين الأول عام 1947م [39] ، إلى وزير للاقتصاد في وزارة صالح جبر (29 آذار 1947م – 27 كانون الثاني 1948م) [40] ، ثم وزير للداخلية في آذار عام 1949م في وزارة نوري السعيد العاشرة (6 كانون الثاني 1949م – 10 كانون الأول1949م) [41] ، وفي تشرين الثاني عام 1949م صار مراقب للحسابات العام [42] ، وعاد وزيراً للداخلية في 17 آذار 1949م ، واستقال من الوزارة في 17 أيلول من العام نفسه ، فأعيد تعيينه مراقباً عاماً للحسابات في 28 / تشرين الثاني / 1949م ، وظل في منصبه إلى ثورة تموز عام 1958م [43] .

منح السيد محمد توفيق النائب أوسمة لدوره الإداري المتميز ، إذ منح عام 1953م وسام الرافدين من الدرجة الثانية من النوع المدني [44] . توفي توفيق النائب في بغداد عام 1961م [45] .

2 - عبد الرحمن جودت (كانون الأول 1947 – كانون الثاني 1950م) :

ولد السيد عبد الرحمن جودت عبد الغني في الحلة عام 1907م ، ونشأ في رعاية خاله سلمان البراك (الذي زوجه ابنته فيما بعد) . تخرج من مدرسة الحقوق في بغداد عام 1933م ، وعين ملاحظاً في وزارة الاقتصاد والمواصلات ، وانتقل إلى سلك الإدارة فعين مديراً لناحية أبي غرق في أيار عام 1935م ، تدرج في المناصب الإدارية حتى صار قائممقاماً لقضاء السماوة في كانون الأول عام 1938م [46] ، ثم قائممقاماً لقضاء الرفاعي في نيسان عام 1939م [47] ، بعدها قائممقام لقضاء النجف الاشرف في شهر تموز عام 1940م [48] ، وفي أيار عام 1943م صار قائممقاماً لقضاء المحمودية [49] ، ثم قائممقام لقضاء الشامية في العام التالي [50] ، وتولى منصب قائممقام مركز الديوانية في تموز عام 1945م [51] ، وفي شباط عام 1946م رفعت درجته الإدارية من قائممقام إلى متصرف للواء المنتفك [52] ، ثم نقل وعاد إلى لواء الديوانية في كانون الأول عام 1947م كمتصرف [53] ، في عهد وزارة صالح جبر (29 آذار 1947م – 27 كانون الثاني 1948م) [54] ، وصفه عبد الهادي الجواهري قائلاً : " يدير اللواء في هذا التاريخ سعادة الأستاذ السيد عبد الرحمن جودت الذي بنشاطه وحزمه ونزاهته في جميع الأماكن الذي أدارها ولسعادته في نفوس معارفه من الشباب المثقف الواعي منزلة رفيعة لما يتمتع به من ثقافة وأدب وحب للخير ويظهر ذلك في تصريف القضايا ومعالجتها من قبله تصريفا ومعالجة جديرين بالاحترام وله الفضل الأكبر في توفير الغذاء الرئيسي (الحنطة) وحفظها من تلاعب التجار والمحتكرين ... الخ " [55] .

نقل عبد الرحمن جودت من منصبه كمتصرف للواء الديوانية إلى منصب متصرف بغداد في كانون الثاني عام 1950م ، وبقي في منصبه هذا مدة عام ونصف [56] ، صار بعدها مديراً في الداخلية في تموز من العام التالي [57] ، وفي تموز عام 1952م رفعت درجته الإدارية إلى وزير للصحة في وزارة مصطفى العمري (12 تموز 1952م – 23 تشرين الثاني 1952م) [58] ، وقد أسندت وزارة الصحة بالوكالة إلى عبد الجبار الجلبي حينما سافر عبد الرحمن جودت خارج العراق [59] ، صار بعدها وزيراً للعدلية بالوكالة في نفس العام [60] ، وفي 12 كانون الثاني 1953م اسند له منصب وزير الأشغال والمواصلات [61] ، صار بعدها وزيراً للزراعة في وزارة جميل المدفعي السادسة (29

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

كانون الثاني 1953م – 5 أيار 1953م) ، والى جانب منصبه هذا اسند له منصب وزير الشؤون الاجتماعية [62] ، وانتخب نائباً عن قضاء الهندية في حزيران عام 1954م وأيلول عام 1954م إلى آذار 1958م . توفي في بغداد في 14 نيسان 1965م [63] .

3- أمين خالص (كانون الثاني 1950– أيلول1950م):

ولد السيد أمين خالص بك بن أمين آل عزيز أغا في بغداد عام 1892م ، وكان جده عزيز أغا بن عبد الله من أعوان والي بغداد داود باشا آخر ولاة المماليك ، عينه حاكماً للبصرة عام 1825م ، فلما قضي على حكم داود باشا عام 1831م هرب إلى إيران وحاول أن يثير الاضطرابات في العراق ، لكن الحكومة الإيرانية ألقت القبض عليه وأعادته إلى بغداد ، بعد أن توسطت في منحه الأمان ثم قتل عام 1841م [64] .

نشأ أمين خالص في بغداد ، واشترك في الحرب العالمية الأولى ضابطاً احتياطاً في الجيش التركي ، وحارب في الجبهة الإيرانية لصد القوات الروسية التي بلغت حدود خانقين ، ولما وضعت الحرب أوزارها أتم دراسته [65] ، وانتمى إلى السلك الإداري في تشرين الأول عام 1924م ، بعدها بدء يتقلد المناصب الإدارية المختلفة ، فكان مدير لناحية الاعظمية [66] ، بعدها عين مدير ناحية دلي عباس في كانون الثاني عام 1926م [67] ، ثم قائممقام لقضاء الكاظمية في كانون الثاني عام 1929م [68] ، بعدها صار وكيل متصرف لواء بغداد في تشرين الثاني عام 1931م [69] ، ورفع متصرفاً للواء الحلة فلواء ديالى في آب عام 1934م ، ونقل مفتشاً إدارياً فرئيس لجنة تسوية حقوق الأراضي في آذار عام 1936م ، وعهدت إليه وظيفة متصرف لواء ديالى مرة ثانية في كانون الثاني عام 1937م ، ونقل متصرفاً للواء بغداد في تشرين الثاني عام 1937م ، فمدير الإدارة الداخلية العام في تشرين الأول عام 1938م ، وأعيد متصرفاً لبغداد في كانون الثاني عام 1939م [70] ، وفي شهر تموز عام 1940م صار متصرف للواء الحلة [71] ، ثم متصرف للواء الكوت في تشرين الثاني 1942م [72] .

عاد إلى الخدمة مفتشاً عاماً للتموين في أيلول عام 1944م ، فمتصرفاً للواء كربلاء في تشرين الثاني عام 1944م [73] ، وأعيد للواء الحلة في آذار عام 1945م [74] ، فلواء البصرة في تموز عام 1946م ، فمفتشاً إدارياً في عام 1947م ، فمتصرف للواء الموصل في آذار عام 1948م [75] ، وفي نيسان عام 1949م أسندت له ووظيفة مفتش إداري [76] ، بعدها مدير ناحية الاعظمية في تشرين الأول عام 1949م [77] ، ثم اسند له وظيفة متصرف لواء الديوانية في أوائل عام 1950م [78] ، في عهد وزارة علي جودت الأيوبي الثانية (10 كانون الأول 1949م – 5 شباط 1950م) [79] .

نقل أمين خالص من وظيفته الأخيرة في 27 أيلول 1950م ، أي بعد تسعة أشهر من تقلده لهذا المنصب ، ليتولى منصب مفتش إداري في ديوان وزارة الداخلية في حزيران عام 1950م [80] ، ثم اعتزل الخدمة في عام 1953م . توفي في بغداد في 21 تموز 1965م [81] .

4- عبد الوهاب مصطفى الدباغ (أيلول 1950 – تشرين الثاني 1950م) :

ولد عبد الوهاب مصطفى الدباغ في عام 1903م [82] ، درس في مدرسة الحقوق وتخرج منها [83] ، ودخل في خدمة الحكومة في تشرين الثاني عام 1922م [84] ،

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

صار قائممقاماً لقضاء علي الغربي في آذار عام 1939م [85] ، وقائممقاماً لقضاء الصويرة في عام 1940م [86] ، وفي شباط عام 1942 شغل وظيفة قائممقام قضاء الهندية [87] ، ثم معاون لمتصرف لواء الموصل في تشرين الثاني من العام التالي [88] ، بعدها شغل وظيفة معاون المتصرف في لواء البصرة في كانون الأول عام 1944م [89] ، نقل بعدها إلى لواء الدليم في عام 1946م ليشغل وظيفة المتصرف فيه [90] ، ثم متصرف لواء المنتفك في تشرين الأول عام 1948م [91] ، بعدها نقل إلى منصب مدير مالية عام في وزارة نوري السعيد العاشرة (6 كانون الثاني 1949م - 10 كانون الأول 1949م) في تموز عام 1949م [92] ، وفي 27 أيلول1950م أسندت له مهمة متصرف لواء الديوانية [93] ، وذلك في عهد وزارة نوري السعيد الحادية عشر (15 أيلول 1950م - 10 تموز 1952م) [94] .

لم تطول مدة بقاء عبد الوهاب مصطفى الدباغ في لواء الديوانية ، فبعد اقل من شهرين نقل إلى منصب مفتش إداري في هيئة التفتيش الإدارية في تشرين الثاني عام 1950م [95] وفي كانون الثاني عام 1953م تسلم وظيفة متصرف لواء بغداد ، وفي الوقت نفسه صار عضواً إضافياً في محكمة التمييز العشائرية بدلاً من العضو الإضافي عبد الرسول الخالصي [96] ، ثم صار مدير الأملاك والأراضي الحكومية العام في نيسان عام 1953م [97] ، وفي أيار من العام نفسه صار عضو جمعية الجلود [98] ، وفي كانون الأول عام 1953م صار مدير المصرف الزراعي العام ورئيس مجلس الإدارة فيه [99] وفي كانون الثاني عام 1954م تقلد منصب مدير الأملاك والأراضي فضلاً عن إدارة المصرف الزراعي ورئاسة مجلس الإدارة [100] .

لكثرة المناصب التي تولاها عبد الوهاب مصطفى الدباغ ودوره المتميز في الإدارة منح عدة أوسمة منها وسام الرافدين من الدرجة الرابعة من النوع المدني [101] ، ومنح وسام الأرز الوطني من الحكومة اللبنانية [102] .

5- يوسف ضياء (تشرين الثاني 1950 – شباط 1953م) :

هو السيد يوسف ضياء بن عبد الوهاب الشيخ قاسم البياتي ، ولد في عام 1898 [103] ، وتخرج من مدرسة الحقوق في اسطنبول [104] . دخل في خدمة الحكومة في حزيران عام 1926م [105] ، وتدرج في الوظائف الحكومية ، إذ تولى منصب مدير ناحية المدحتية وذلك في كانون الثاني عام 1929م [106] ، ثم كُلف بإدارة ناحية العزيزية في حزيران عام 1930 [107] ، وقائممقام قضاء الصويرة في أيار عام 1939م [108] ، وصار متصرف للواء المنتفك في تموز عام 1940م [109] ، وفي 13 تشرين الثاني1950م تولى منصب متصرف لواء الديوانية [110] ، في عهد وزارة نوري السعيد الحادية عشر (15 أيلول 1950م – 10 تموز 1952م) [111] .

سافر يوسف ضياء إلى النمسا في 11 تموز 1952م بقصد العلاج ، فعهدت وكالة اللواء إلى خليل عزمي [112] ، وفي تشرين الأول عام 1952م عاد يوسف ضياء إلى اللواء وباشر مهام عمله [113] ، والى جانب منصبه هذا تولى حاكم جزاء من الدرجة الأولى للنظر في الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الحياة الاقتصادية [114] . استمر يوسف ضياء في منصبه كمتصرف للواء حتى شباط عام 1953م [115] ، إذ اعفي من منصبه ويعود سبب إعفاءه إلى اختلافه مع رئيس الوزراء العراقي [116] جميل المدفعي (29 كانون

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

الثاني 1953م – 5 أيار 1953م) [117] ، فصدر أمر بنقله إلى عضوية محكمة التمييز العشائري [118] ، والى جانب هذا اسند إليه في أيار عام 1953م منصب رئيس لجنة امتحان الموظفين في وزارة الداخلية [119] ، كما شغل منصب رئيس لجنة انضباط موظفي الدولة في كانون الثاني 1954م [120] ، ثم شغل منصب متصرف لواء كركوك في آذار عام 1955م [121] .

كُرم يوسف ضياء بعدة أوسمة لدوره المميز ونشاطاته المتعددة ليس في لواء الديوانية فحسب ، بل في جميع الوظائف التي تقلدها ، ففي حزيران عام 1953م منح وسام الرافدين من الدرجة الثانية من النوع المدني [122] ، ووسام دانبروغ الملكي من الدرجة الثانية برتبة قائد المنوح له من قبل الحكومة الدنماركية وذلك في آب عام 1953م [123] .

6- موسى كاظم آل شاكر (شباط 1953 – شباط 1954م) :

ولد السيد موسى كاظم بن عثمان بن محمد بن شاكر أفندي في بغداد عام 1895م ، واصل أسرته من أزمير ، قدم جده الأعلى إلى بغداد في جيش السلطان العثماني مراد الرابع عام 1638م واستوطنها . تخرج موسى كاظم من مدرسة الحقوق ، وجُند كضابط احتياط على اثر نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914م ، وشهد المعارك في صنوف الجيش التركي (العثماني) في الساحة العراقية [124] .

دخل في خدمة الحكومة في نيسان عام 1920م ، إذ صار موظفاً في وزارة الداخلية العراقية [125] ، ثم مدير تحرير لواء بغداد في آب عام 1926م [126] ، بعدها قائممقام قضاء عفك في تشرين الأول عام 1931م ، فمعاون تسوية حقوق الأراضي في الفلوجة والكاظمية وسلمان باك في أيار عام 1933م ، وعاد إلى الإدارة قائممقاماً لقضاء أبي صخير في عام 1935م ، فمدير الإسكان في ديوان وزارة الداخلية في كانون عام 1938م [127] ، صار بعدها قائممقام لقضاء الحي في آب عام 1940م [128] ، وفي كانون الأول عام 1941م تولى منصب قائممقام قضاء الفلوجة [129] ، ثم رئيس تسوية بعقوبة في كانون الأول عام 1942 [130] ، وصار متصرفا للواء المنتفك في تشرين الثاني عام 1943م [131] ، فلواء الحلة لمدة وجيزة ، فلواء السليمانية في آذار عام 1946م [132] ، ومتصرف للواء ديالى في كانون الأول عام 1946م [133] ، ثم متصرف للواء العمارة في شهر كانون الأول عام 1947م [134] ، بعدها نقل إلى مدير الأوقاف العامة في تشرين الثاني عام 1950م [135] ، فمدير الداخلية العام في آب عام 1952م [136] ، وعضو هيئة نقل الركاب في عام 1953م [137] ، وفي شهر شباط عام 1953م تولى منصب متصرف لواء الديوانية [138] ، في عهد وزارة نور الدين محمود (23 تشرين الثاني 1952م - 29 كانون الثاني 1953م) [139] .

نقل موسى كاظم شاكر من منصبه كمتصرف للواء الديوانية إلى مفتش إداري في وزارة الداخلية في شباط عام 1954م ، وأحيل على التقاعد في تموز عام 1954م . توفي في بغداد عام 1980 [140] .

7- عبد الحليم السنوي (شباط 1954– نيسان 1955م) :

ولد السيد عبد الحليم السنوي في عام 1909م [141] ، وتخرج من مدرسة الحقوق [142] ، ودخل في خدمة الحكومة في آذار عام 1927م [143] ، وتدرج في الوظائف الحكومية ، إذ صار مدير لشعبة الأراضي والإسكان في تشرين الأول عام 1940م [144] ، ثم مدير

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

العشائر بالوكالة في تشرين الثاني عام 1942م [145] ، بعدها تولى منصب مدير الحقوق في شهر تشرين الأول عام 1944م [146] ، وفي عام 1948م صار متصرفاً للواء الدليم [147] ، وفي تشرين الثاني عام 1950م تسلم منصب متصرف لواء المنتفك [148] ، ثم مفتش إداري في حزيران عام 1952م [149] ، وفي شهر شباط من عام 1954م تولى منصب متصرف لواء الديوانية [150] ، وخول إلى جانب منصبه هذا سلطة حاكم جزاء من الدرجة الأولى للنظر في الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الحياة الاقتصادية مع ممارسة صلاحياته ضمن منطقته [151] ، وكان توليه لهذا المنصب في عهد وزارة محمد فاضل الجمالي (17 أيلول 1953م - 8 آذار 1954م) [152] ، وقد وصفه يونس الالوسي بقوله : " والأستاذ السنوي غني عن التعريف فهو من أسرة عريقة ، وقد اشغل عدة حاكميات وقائممقاميات ومتصرفيات كان فيها مثالا للحاكم العادل والإداري النزيه ، وخلف في الأماكن التي اشغل مناصبه فيها أثاراً حميدة في الإصلاح ، كما أن له اليد الطولى في ازدهار الديوانية مؤخرا وجعلها بمصاف الألوية الأخرى " [153] .

نقل عبد الحليم السنوي في شهر نيسان من عام 1955م ليتولى وظيفة متصرف لواء الكوت [154] ، وفي تشرين الثاني عام 1956م تولى وظيفة متصرف لواء اربيل [155] .

8- عباس عبد اللطيف البلداوي (نيسان 1955 – تموز 1958م) :

ولد السيد عباس عبد اللطيف في بلدة بلد عام 1912م [156] ، وقد تخرج من مدرسة الحقوق [157] . دخل في خدمة الحكومة في أيلول عام 1933م [158] ، فتولى منصب حاكم صلح في محكمة صلح المسيب في آب عام 1940م [159] ، وفي آب عام 1942م تولى نفس المنصب في محكمة صلح النجف [160] ، ثم حاكم صلح في محكمة صلح سامراء وذلك في حزيران عام 1943م [161] ، وصار حاكماً لمحكمة بداءة بغداد المحدودة في حزيران عام1945م [162] ، وتولى منصب متصرف لواء الكوت في نيسان عام 1947م [163] ، ثم متصرفاً للواء كربلاء في آب عام 1952م [164] ، بعدها تقلد منصب متصرف لواء الديوانية في تموز عام 1955م [165] ، في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشر (2 آب 1954م - 17 كانون الأول 1955م) [166] .

انتهت مهام السيد عباس عبد اللطيف البلداوي كمتصرف للواء الديوانية بعد قيام ثورة تموز عام 1958م ، ولدوره المتميز منح البلداوي عدة أوسمة منها وسام همايون من الدرجة الثانية من قبل الحكومة الإيرانية حينما كان متصرفاً للواء كربلاء [167] ، ربما لتسهيله أمر الزوار الإيرانيين القادمين لزيارة العتبات المقدسة ، كما منحته الحكومة الإيرانية أيضاً وسام باش قزوين من الدرجة الأولى [168] .

ثالثاً : ابرز أعمال متصرفو لواء الديوانية .

اشرف ونفذ متصرفي لواء الديوانية العديد من الأعمال في الوحدات الإدارية المرتبطة باللواء ، وقد تنوعت هذه الأعمال ما بين العمرانية والصحية والتعليمية والخدمية وغيرها ، ويمكن أجمال أهم أو ابرز هذه الأعمال بين عامي 1945 – 1958م ، على النحو الآتي :

جدول رقم (3)

أهم أعمال متصرفي لواء الديوانية 1945 – 1958م

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

المتصرف	ابرز أعماله
محمد توفيق النائب	جمع التبرعات لبناء مستشفى مرض السل ، بناء مستشفى في قضاء الشامية في كانون الثاني 1946م ، نصب الجسر الحديدي عام 1947م ، بناء محلتي العزيزية والفاضلية ، وتشيد محطة القطار الجديدة في الديوانية عام 1946م ، تشجير الطرق في قضائي الشامية وأبو صخير ، إرسال سيارة حوضية إلى مدينة السماوة عام 1947م لرش الطرق والشوارع بالمياه والحفاظ على نظافة المدينة ، بناء عدد من المستوصفات في غماس والمهناوية والصلاحية ، فضلاً عن تشيد الجسور وإصلاح الطرق في ناحية العباسية والشامية ، ترميم مبنى اللواء وتجهيزه بالمراوح السقفية عام 1947م ، ردم المستنقعات في غماس والدغارة ، فتح عدد من المدارس للبنين والبنات في الديوانية والشامية وأبو صخير وعفك والشنافية والدغارة وال بدير [169] .
عبد الرحمن جودت	تم في عهده جمع التبرعات المالية لمساعدة منكوبي فلسطين ، إنشاء الرصيف (كورنيش) على ضفتي نهر الفرات في مدينة الديوانية ، فتح عدد من المدارس في مركز مدينة الديوانية ، والشافعية ، والشامية [170] .
أمين خالص	وبناء مدرسة في ناحية الفيصلية في عام 1949م ، إنشاء مستوصف الحميدات في قضاء الشامية عام 1950م [171] .
عبد الوهاب مصطفى الدباغ	تقديم تسهيلات للطلبة الذين لا يملكون دفاتر النفوس ومنعوا من أكمال دراستهم [172] .
يوسف ضياء	تشييد جسر الشامية الحديدي عام 1951م ، وبناء عدد من المستوصفات في الحمزة عام 1951م ، وفي الشنافية عام 1951م ، وفي مدينة الديوانية عام 1952م ، وفي غماس وأبو صخير والدغارة وعفك والقلعة (جلعة شخير) عام 1952م . فتح شارع الفاضلية ، والبدء بمشروع الكهرباء في ناحية الحمزة في شباط 1952م ، ومشروع كهرباء ناحية الرميثة عام 1952م ، وبناء دائرة لبرق والبريد في مدينة الديوانية عام 1952م ، وبناء دار للضيافة في الديوانية عام 1952م ، وفتح عدد من المدارس في اللواء ، وفتح عدد من المجازر في اللواء لذبح الحيوانات بطرق صحية وبإشراف أطباء بيطريين ، وإنشاء عدد من مشاريع الري والبزل [173] .
موسى كاظم آل شاكر	بناء مستوصف ناحية المليحة عام 1953م ، فتح طريق الحمزة – الشنافية – غماس في عام 1953م ، بناء بناية المكتبة المركزية العامة في مدينة الديوانية عام 1953م ، تشييد جسر عفك الحديدي عام 1953م [174] .
عبد الحليم السنوي	بناء عدد من الدور للعمال ، أكساء بعض الشوارع في عفك وال بدير ، ردم المستنقعات في قرية الجلعة عام 1954م [175] .
عباس عبد اللطيف البلداوي	أكساء عدد من الشوارع في ناحية الخضر وغماس ، فتح مدرسة ابتدائية في الفيصلية عام 1958م [176]

الخاتمة :

توصل البحث إلى عدة استنتاجات وهي :

1- كان جميع من تولى منصب متصرف لواء الديوانية خلال مدة البحث من خارج اللواء ، ويبدو أن السبب في ذلك حتى لا تكون لهم علاقات مسبقة مع أهالي اللواء بحكم أن المنطقة عشائرية بالدرجة الأساس ، وربما إذا كان المتصرف من أهالي المنطقة هذا سيجعله عرضة للمحسوبية والمنسوبية .

2- تفاوت مدة بقاء المتصرفين في منصبهم ما بين الشهرين والأربعة أعوام ، إذ يتم نقلهم بناءاً لمقتضيات المصلحة العامة ، ويمكن القول أن عدم بقاء المصرفين في وظائفهم لمدة زمنية طويلة ، مرده عدم السماح للمتصرف من بناء علاقات مع وجهاء وشيوخ اللواء تؤثر على نزاهته ، وهذا الأمر ينطبق على جميع موظفي اللواء ، إذ يتم نقل الموظف واستبداله بموظف آخر من لواء آخر ، وهذا النقل والاستبدال ليس له علاقة بمهنية أو كفاءة الموظفين ومنهم المتصرفين ، إذ كثير من المتصرفين يحتفظون بدرجتهم الوظيفية كمتصرف حينما يتم نقله إلى لواء آخر ، بل أن البعض الآخر منهم يرقى ، حينما يتم اختياره كوزير .

3- ما سُجل على من تولى إدارة متصرفية لواء الديوانية أن جميعهم كانوا من حملة شهادة الحقوق أو القانون ، فضلاً عن تدرجهم الوظيفي ، وبالتالي فان صفة المهنية والكفاءة الإدارية كانت الصفة الملازمة ليس لمتصرفي لواء الديوانية فحسب ، بل للغالبية العظمى من موظفي الإدارة المدنية في العراق خلال العهد الملكي .

4- شهد لواء الديوانية خلال عهد المتصرفين إقامة وتنفيذ الكثير من الأعمال والمشاريع العمرانية والخدمية وغيرها ، التي لا يزال الكثير منها قائماً حتى هذا الوقت في مدينة الديوانية والمدن الأخرى ، ولا سيما المدارس والطرق ، وهذا الأمر أن دل على شيء فإنما يدل على حركة الأعمار والبناء التي شهدها اللواء أواخر العهد الملكي ، فضلاً عن دلالته على الكفاءة والمهنية والتخطيط الدقيق والمنظم لهذه المشاريع التي حافظت على وجودها وديمومتها حتى الوقت الحاضر ، إذ لا يزال الناس في مدينة الديوانية ينتفعون من خدمات بعض تلك المشاريع .

الملاحق :

صورة رقم (1)

متصرف لواء الديوانية موسى كاظم آل شاكر يقف خلف الملك فيصل الثاني وبرفقته الأمير عبد الإله حين زاروا لواء الديوانية عام 1953م [177] .

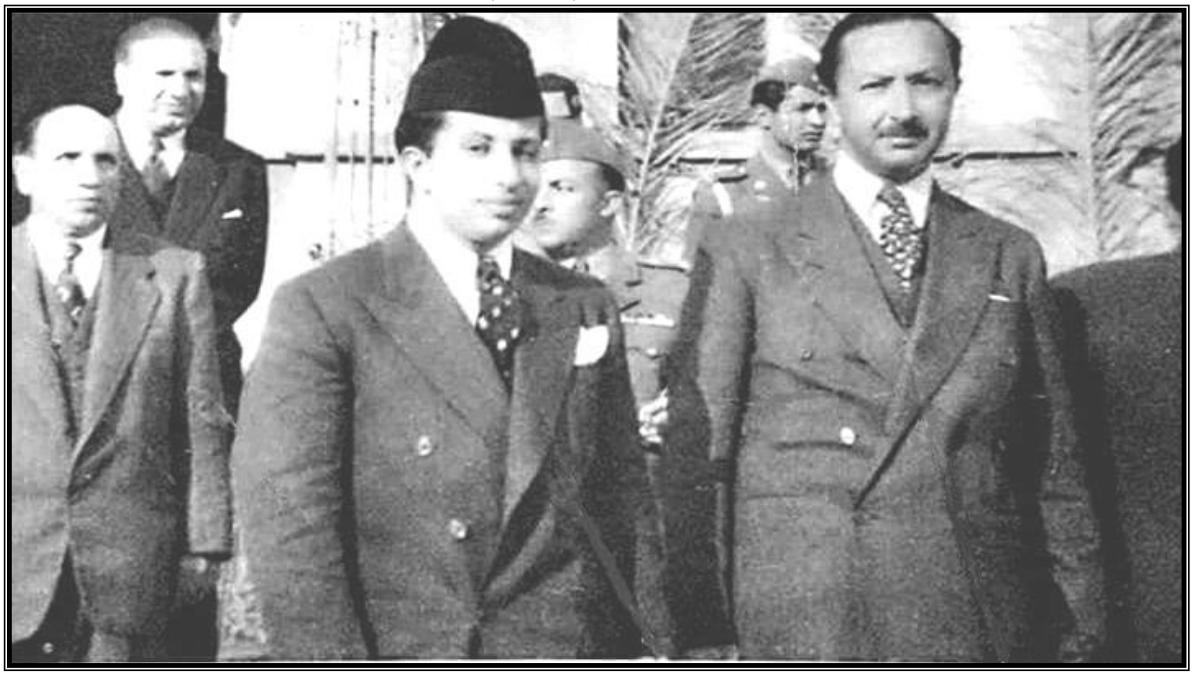

صورة رقم (2)

متصرف لواء الديوانية موسى كاظم آل شاكر أمام مبنى البلدية في الديوانية بمناسبة استعراض الجيش في ذكره تأسيسه يوم 6 كانون الثاني 1954م [178] .

الهوامش المرجعية :

[1] دار الكتب والوثائق (د . ك . و) ، ملفات البلاط الملكي - الديوان – تسلسل الملف 311/5181 ، مقررات مجلس الوزراء لسنة 1922 ، وثيقة رقم 64 ، ص96.

[2] جريدة الوقائع العراقية ، العدد الثاني ، السنة الأولى ، 10 كانون الأول 1922 ، ص 7 .

[3] د . ك . و ، وزارة الداخلية ، وثيقة مرسلة من وزير الداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء بخصوص تشكيل لجنة ، وثيقة رقم 19029 بتاريخ 9 – 10 كانون الأول 1923 ، ص 1 .

[4] د. ك ، و ، وزارة الداخلية ، محاضر مجلس الوزراء لسنة 1923 ، رقم الملفة 21-2-23 / 222-2-23 ، ص 4- 5 .

[5] هور الدخن أو العباسية : سميت بهذا الاسم لكثرة زارعة حبوب الدخن فيها ، وقد أبدلت تسميتها إلى العباسية في عام 1939م ، على اثر الاحتجاج الذي رفعه آل عباس رؤساء بني حسن إلى الحكومة العراقية والذي طالبوا فيه بتغيير تسمية ناحية هور الدخن إلى العباسية أسوة ببعض المناطق التي أطلقت أو سميت باسم العشائر القاطنة فيها كالمنتفك والدليم ، فأصدرت الحكومة العراقية قراراً يقضي بتغيير التسمية . ينظر : كامل سلمان الجبوري ، تاريخ الكوفة الحديث من عام 1280هـ إلى عام 1393هـ ، ج2 ، مطبعة الغري الحديثة ، (النجف : 1974) ، ص ص 515 ، 517 .

[6] الحيرة : سميت بهذه التسمية نسبة إلى مدينة الحيرة القديمة ، والاسم أصله آرامي هو (حرتا) او (حيرتو) وتعني المخيم أو العسكر أو الحصن أو الحاضرة . اما الجعارة فسميت بذلك لأن مجرى نهر الهندية كان ينتهي في خرائب مدينة الكوفة فعمل مستنقعاً واسعاً ، وفي عام 1824م أوجدت مياه هذا المستنقع لها طريقاً إلى منخفض بحر النجف وكانت مياهه تدّوي من شدة الجريان وتبعث صوتاً قوياً أشبه ما يكون بالنهيق الذي يطلق عليه العامة اسم (الجعير) لذلك عرفت الترعة أو النهر بالجعارة وبمرور الزمن صار الاسم يطلق على كل الأراضي الواقعة ضمن ناحية الجعارة لمزيد من التفصيل ينظر : جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج1 ، ط2 ، (بغداد : 1986) ، ص 101 ؛ حمود الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (النجف : 1990) ، ص 10 – 11 .

[7] الفيصلية : سميت بالفيصلية تيمناً بالملك فيصل الأول ففي عام 1927 قررت الحكومة العراقية تغيير تسميتها إلى الفيصلية بعد زيارة الملك فيصل الأول لقضاء أبو صخير في 20 كانون الثاني 1927 ، ومن بين أسمائها الأخرى أيضاً السوارية . لمزيد من التفصيل ينظر : عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي ، المشخاب أصالة وعطاء ، مطبعة الأدباء ، (النجف : 1999) ، ص 10 ، 36 .

[8] الشافعية : نسبة إلى قبيلة الشوافع الزبيدية الحميرية التي كانت تعتنق المذهب الشافعي فيما سبق ، كان الشوافع يسكنون منطقة الإسكندرية وبسبب تعسف وظلم رئيس قبيلتهم هاجر بعض أفراد تلك القبيلة إلى المنطقة الواقعة في الجانب الغربي لنهر الفرات غربي مدينة الديوانية ، وحفروا لهم نهراً من ضفة الفرات اليمنى عُرف باسمهم نهر الشافعية ، ثم سميت المنطقة بالشافعية . ينظر : وداي العطية ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، (النجف : 1954) ، ص 50 .

[9] قررت الحكومة العراقية في عام 1976م إبدال تسمية ناحية الخناق بتسمية السوير . ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2516 ، 1 آذار 1976م ، ص 28 .

[10] التاجية : سميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر التاجية الذي حفره تاج الدين بن الأمير علي الدلقندي عام 1374م (676هـ) لإيصال المياه من نهر الفرات إلى الكوفة . ينظر : جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ،

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

ج1 ، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2 ، (بيروت : 2009) ، ص 188 – 189 .

(11) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 346 ، 22 أيلول 1925 ، ص 1 .

(12) وزارة الداخلية ، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، (بغداد : 1936) ، ص ص 54 ، 97 .

(13) المليحة : سميت بشوفة المليحة نسبة إلى أراضي السيد رحمن السيد محمد رهمة المسماة بالمليحة . ينظر : وزارة الحكم المحلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ج 2، ط 1، (بغداد : 1989) ، ص 195 .

(14) المصدر نفسه ، ص 195 .

(15) الحمزة أو الحمزة الشرقي : سميت بهذا الاسم نسبة إلى وجود قبر السيد احمد الغريفي الذي قدم من البحرين إلى العراق لزيارة المراقد المقدسة فقتل ودفن في هذا المكان ، وقد سمي بالحمزة تيمناً بالإمام الحمزة حفيد الإمام العباس بن علي (عليهما السلام) ، ولتمييز بينهما فقد أضيفت لفظتا الشرقي والغربي لهما . ينظر : الدليل الإداري للجمهورية العراقية لسنة 1989 ، ص 215 .

(16) المصدر نفسه ، ص 193 – 194 .

(17) المصدر نفسه ، ص 178 .

(18) المصدر نفسه ، ص 195 .

(19) محمد شكري العزاوي وإحسان القيسي ، دليل الألوية العراقية ، السلسلة 16 ، مطبعة المعارف ، (بغداد : 1956) ، ص 53 .

(20) الغي اسم الولاية وسميت الأقسام الكبرى باسم ألوية وعددها عشرة ، وقسمت الألوية إلى أقضية وعددها (35) قضاء ، قسمت بدورها إلى نواحي عددها (80) ناحية وهكذا أظهرت الحكومة المؤقتة ميلاً لنظام الإدارة العثمانية إذ حلت هذه الوحدات الإدارية محل الأربعة عشر قسماً في عهد الإدارة البريطانية . ينظر : هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج2 ، ط1 ، دار الفجر للنشر ، (بغداد : 1989) ، ص 374 .

(21) فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بيروت : 1949م) ، ص 231 .

(22) علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق 1914 – 1921 دراسة في تاريخ العراق الحديث ، مطبعة الكتاب ، (بغداد : 2008) ، ص 297 .

(23) ضم القانون (66) مادة قسمت مواده العراق إلى ألوية واقضية ونواحي ، وتطرقت إلى موظفي الألوية والاقضية والنواحي وكيفية تعيينهم وعزلهم ، وواجبات المتصرف والقائممقام ومدير الناحية ، ووظائف مجالس الإدارة في اللواء والقضاء . ينظر : ضياء الدين الحيدري ، الإدارة والإداريون في العراق ، مطبعة اسعد ، (بغداد : 1963) ، ص 72 – 84 .

(24) المصدر نفسه ، ص 58 – 61 .

(25) لم يكن هناك فرق كبير بين القانون (58) لعام 1927م وقانون (16) لعام 1945م إلا في بعض التعبيرات والاصطلاحات اللفظية . ينظر : المصدر نفسه ، ص 149 .

(26) الإدارة المحلية في متصرفية لواء الديوانية ، التطور الحضاري والاعماري في الديوانية ، (د . م : د . ت) ، ص 32 .

(27) أنور الجندي ، دائرة المعارف العراقية العامة ، ج1 ، (د . م : د . ت) ، ص 64 .

(28) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2279 ، 7 أيار 1945 .

(29) المصدر نفسه .

(30) الإدارة المحلية في متصرفية لواء الديوانية ، المصدر السابق ، ص 32 .

(31) مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ط1 ، دار الحكمة ، (لندن : 2004) ، ص 145.

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

[32] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 12 .

[33] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 145 .

[34] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة1940م ، ص 21 .

[35] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1942) ، ص 23

[36] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 145 .

[37] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م، ص 12 .

[38] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ط5 ، مطبعة دار الكتب ، (بيروت : 1978) ، ص 93 .

[39] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2538 ، 20 / تشرين الأول / 1947م .

[40] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 7 ، ص ص 164 ، 194 .

[41] المصدر نفسه ، ج8 ، ص ص 60 ، 66 .

[42] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1949م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1949م) ، ص 3 .

[43] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 145 .

[44] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3265 ، 9 حزيران 1953م .

[45] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 145 .

[46] المصدر نفسه ، ص 164 .

[47] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1939م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1939م) ص 13 .

[48] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 13 .

[49] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 14 .

[50] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1944م) ، ص 14

[51] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1945م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ، 1945م) ص 13 .

[52] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1946م) ، ص 13.

[53] وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 188 .

[54] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 7 ، ص ص 164 ، 194 .

[55] عبد الهادي الجواهري ، الديوانية تاريخ وتحليل ، ج1 ، مطبعة الزهراء ، (النجف 1948م) ، ص 30 .

[56] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1950م) ، ص 13.

[57] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1951م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1951م) ، ص 12.

[58] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، ص ص 287 ، 288 .

[59] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3171 ، 13/ تشرين الأول / 1952م.

[60] المصدر نفسه ، ص 286 -287 .

[61] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3209 ، 12 / كانون الثاني / 1953م .

[62] تقرر في 2 / أيار / 1953م إيفاد بعثة شرف إلى عمان للمشاركة في حفلات تتويج الملك حسين ، برئاسة ماجد حسين وزير الشؤون الاجتماعية ، وقائد اللواء طاهر الزبيدي وطاهر الباجه جي ، فصدرت الإرادة الملكية بإسناد منصب وزارة الشؤون الاجتماعية بالوكالة إلى وزير الزراعة عبد الرحمن جودت . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص ص 6 – 7 ، 12

[63] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 164 .

[64] المصدر نفسه ، ص 521 .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

[65] المصدر نفسه ، ص 521 .

[66] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1949م ، ص 11 .

[67] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1926م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1926م) ، ص 12.

[68] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1929م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1929م) ، ص 26.

[69] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1932) ، ص 9 .

[70] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 521 .

[71] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 10.

[72] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942م، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1942م) ، ص 11 .

[73] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 521 .

[74] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1945م، ص 12 .

[75] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 521 .

[76] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1948م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1948م) ، ص 11.

[77] المصدر نفسه ، ص 11 .

[78] وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 188 .

[79] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، ص134 .

[80] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، ص 12 .

[81] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 521 .

[82] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1956م، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1956م) ، ص 51 .

[83] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1939م ، المصدر السابق ، ص 13 .

[84] وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 189 .

[85] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1939م ، ص 13 .

[86] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م، ص 12 .

[87] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942 ، ص 11 .

[88] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 13.

[89] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، ص 13 .

[90] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، ص 12 .

[91] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1948م ، ص 3 .

[92] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1949م ، ص 13 .

[93] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2886 ، 27 / أيلول / 1950م .

[94] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، ص 19 .

[95] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، ص 12 .

[96] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3309 ، 15 / تشرين الأول / 1953م .

[97] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1953م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1953م) ، ص 21.

[98] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3253 ، 10 / أيار / 1953م .

[99] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3207 ، 11 / كانون الثاني / 1953م .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

[100] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3363 ، 25 / شباط / 1954م .

[101] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3265 ، 1/ حزيران / 1953م .

[102] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2555 ، 31 كانون الثاني 1950م .

[103] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932 ، ص 12 .

[104] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1929م، ص 32 .

[105] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1955م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1955م) ، ص7

[106] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1929م ، ص 32 .

[107] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1930 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1930) ، ص 12 .

[108] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1939م ، ص 13.

[109] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 14 .

[110] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، ص 14 .

[111] منذر جواد مرزة ، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات 1921 – 1958م ، ط1 ، مؤسسة دار الزهراء للنشر والتوزيع ، (النجف : 2005) ، ص 378 .

[112] شغل منصب متصرف لواء الديوانية للمدة من (نيسان / 1936م – 8 / كانون الأول / 1936م) ، أي ثماني أشهر ، وهو عاني الأصل ، كربلائي النشأة . ينظر : وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 184 .

[113] المصدر نفسه

[114] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2919 ، 25 / كانون الأول / 1950م.

[115] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1953م ، ص 14 .

[116] وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 189 .

[117] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 6 .

[118] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3220 ، 23 / شباط / 1953م .

[119] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3256 ، 11/ أيار / 1953م ؛ وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1953م ، ص 12 .

[120] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3351 ، 28 / كانون الثاني / 1954م .

[121] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1955م ، ص 9

[122] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3265 ، 1 / حزيران / 1953م .

[123] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3286 ، 8 / آب / 1953م .

[124] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 532 .

[125] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 13 .

[126] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1926م ، ص 12.

[127] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 532 .

[128] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 11.

[129] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942، ص 32 .

[130] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942 ، ص 32 .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

[131] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 13.

[132] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 532 .

[133] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، ص 12.

[134] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1947م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1947م) ، ص 11.

[135] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، ص 5.

[136] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 532 .

[137] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3222 ، 2 / آذار / 1953م .

[138] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3362 ، 24/ شباط / 1953م .

[139] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 8 ، 329 .

[140] مير بصري ، المصدر السابق ، ص 532 .

[141] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، ص 11 .

[142] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة1940م ، ص 9 .

[143] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، ص 11 .

[144] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 9.

[145] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942م ، ص 9 .

[146] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، ص 11 .

[147] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1948م ، ص 11 .

[148] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، ص 14.

[149] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952م ، ص 12.

[150] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3482 ، 14 / تشرين الأول / 1954م.

[151] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3372 ، 15 / آذار / 1954م .

[152] عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص 31 .

[153] يونس الالوسي ، لواء الديوانية ماضيه وحاضره ، ج1 ، (د . م : 1954م) ، ص 26 .

[154] جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3591، 1 / نيسان / 1955م .

[155] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1956م ، ص 1.

[156] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، ص 30.

[157] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 23.

[158] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، ص 30.

[159] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، ص 23.

[160] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942م ، ص25 .

[161] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م ، ص 29.

[162] وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1945م ، ص 22 .

(163) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1947م ، ص 12 .

(164) وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1952م ، ص 13.

(165) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3657 ، 7 / تموز / 1955م .

(166) عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ج 9 ، ص53 .

(167) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3359 ، 15 / شباط / 1954م .

(168) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3768 ، 2 / شباط / 1956م .

(169) د . ك . و ، ملفة رقم 6076 ، حول تشجير الطرق في لواء الديوانية ، وثيقة رقم 2 ، وثيقة رقم 19 ، ص 2 ، 19 ؛ د . ك . و ، ملفة رقم 6141 ، وثيقة رقم 22 ؛ د . ك . و ، ملفة رقم 6071 ، حول توسع سراي الحكومة عام 1947م ، وثيقة رقم 116 ؛ وداي العطية ، المصدر السابق ، ص ص 101 ، 211.

(170) د . ك . و / ملفة رقم 6163 ، حول جمع إعانات لمنكوبي فلسطين ، وثيقة رقم 2 ؛ د . ك . و ، ملفة رقم 6098 ، حول أمور ثقافية ، وثيقة رقم 21 ؛ وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 88 ؛

(171) وداي العطية ، المصدر السابق ، ص 212 ، 222 .

(172) د . ك . و ، ملفة رقم 6098 ، حول أمور عامة ، وثيقة رقم 68 .

(173) د . ك . و ، ملفة رقم 6098 ، حول أمور عامة ، وثيقة رقم 8 ؛ وداي العطية ، المصدر السابق ، ص ص 205 ، 218 .

(174) المصدر نفسه ، ص ص 206 ، 218 .

(175) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3359 ، 15 شباط 1954م ، ص ص 5 ، 12 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3482 ، 14 تشرين الأول 1954م ، ص 3 ؛ د . ك . و / ملفة رقم 6073 ، وثيقة رقم 28 .

(176) جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3645 ، 16 حزيران 1955م ، ص 3 ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3657 ، 7 تموز 1955م ، ص 3 ؛ د . ك . و ، ملفة رقم 6784 ، حول صرف رسوم إجازات مدارس في عام 1958م ، وثيقة رقم 48 .

(179) www. alshakir.blogspot.com .

(180) Ibid .

قائمة المصادر:

أولاً: الوثائق غير المنشورة (المحفوظة بدار الكتب والوثائق ببغداد) .

1- د . ك . و ، ملفات البلاط الملكي - الديوان – تسلسل الملف 311/5181 ، مقررات مجلس الوزراء لسنة 1922 ، وثيقة رقم 64 .

2- د. ك ، و ، وزارة الداخلية ، محاضر مجلس الوزراء لسنة 1923 ، رقم الملفة 21-2-23 / 222-2-23 .

3- د . ك . و ، وزارة الداخلية ، وثيقة مرسلة من وزير الداخلية إلى سكرتير مجلس الوزراء بخصوص تشكيل لجنة ، وثيقة رقم 19029 بتاريخ 9 – 10 كانون الأول 1923 .

4- د . ك . و / ملفة رقم 6073 ، وثيقة رقم 28 .

5- د . ك . و / ملفة رقم 6163 ، حول جمع إعانات لمنكوبي فلسطين ، وثيقة رقم 2 .

6- د . ك . و ، ملفة رقم 6071 ، حول توسع سراي الحكومة عام 1947م ، وثيقة رقم 116 .

7- د . ك . و ، ملفة رقم 6076 ، حول تشجير الطرق في لواء الديوانية ، وثيقة رقم 2 ، وثيقة رقم 19 ، ص 2 ، 19 ؛ د . ك . و ، ملفة رقم 6141 ، وثيقة رقم 22 .

8- د . ك . و ، ملفة رقم 6098 ، حول أمور عامة ، وثائق رقم 8 ، 21 ، 68 .

9- د . ك . و ، ملفة رقم 6784 ، حول صرف رسوم إجازات مدارس في عام 1958م ، وثيقة رقم 48 .

ثانياً : الوثائق المنشورة .

1- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1926م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1926م) .

2- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1929م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1929م) .

3- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1930 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1930) .

4- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1932 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1932) .

5- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1939م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1939م) .

6- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1940م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1940م) .

7- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942م، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1942م) .

8- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1942 ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1942) .

9- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1943م، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1943م) .

10- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1944م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1944م) .

11- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1945م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد ، 1945م) .

12- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1946م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1946م) .

13- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1947م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1947م) .

14- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1948م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1948م) .

15- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1949م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1949م) .

16- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1950م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1950م)

17- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1951م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1951م) .

18- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1953م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1953م) .

19- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1955م ، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1955م) .

20- وزارة الداخلية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة 1956م، مطبعة الحكومة ، (بغداد : 1956م) .

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة :

1- الإدارة المحلية في متصرفية لواء الديوانية ، التطور الحضاري والأعماري في الديوانية ، (د . م : د . ت) .

2- أنور الجندي ، دائرة المعارف العراقية العامة ، ج1 ، (د . م : د . ت) .

3- جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، ج1 ، دار الأضواء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط2 ، (بيروت : 2009) .

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

4- جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج1 ، ط2 ، (بغداد : 1986) .

5- حمود الساعدي ، بحوث عن العراق وعشائره ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، (النجف : 1990) .

6- ضياء الدين الحيدري ، الإدارة والإداريون في العراق ، مطبعة اسعد ، (بغداد : 1963) .

7- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج6 ، ج7 ، ج8 ، ج9 ، ط5 ، مطبعة دار الكتب ، (بيروت : 1978) .

8- عبد الزهرة تركي فريح الفتلاوي ، المشخاب أصالة وعطاء ، مطبعة الأدباء ، (النجف : 1999) .

9- عبد الهادي الجواهري ، الديوانية تاريخ وتحليل ، ج1، مطبعة الزهراء ، (النجف : 1948م) .

10- علي ناصر حسين ، الإدارة البريطانية في العراق 1914 – 1921 دراسة في تاريخ العراق الحديث ، مطبعة الكتاب ، (بغداد : 2008) .

11- فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر خياط ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، (بيروت : 1949م) .

12- كامل سلمان الجبوري ، تاريخ الكوفة الحديث من عام 1280هـ إلى عام 1393هـ ، ج2 ، مطبعة الغري الحديثة ، (النجف : 1974) .

لغة العرب ، السنة 5 ، ج1 ، 1927 .

13- محمد شكري العزاوي وإحسان القيسي ، دليل الألوية العراقية ، السلسلة 16 ، مطبعة المعارف ، (بغداد : 1956) .

14- منذر جواد مرزه ، العهد الملكي في العراق أحداث ومؤامرات 1921 – 1958م ، ط1 ، مؤسسة دار الزهراء للنشر والتوزيع ، (النجف : 2005) .

15- مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ، ط1 ، دار الحكمة ، (لندن : 2004) .

16- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج2 ، ط1 ، دار الفجر للنشر ، (بغداد : 1989) .

17- وداي العطية ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، (النجف : 1954) .

18- وزارة الحكم المحلي ، الدليل الإداري للجمهورية العراقية ، ج 2، ط 1، (بغداد : 1989).

19- وزارة الداخلية ، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، (بغداد : 1936) .

120- يونس الالوسي ، لواء الديوانية ماضيه وحاضره ، ج1 ، (د . م : 1954م) .

رابعاً : الصحف :

- جريدة الوقائع العراقية ، العدد 2 ، السنة الأولى ، 10 كانون الأول 1922. العدد 346 ، 22 أيلول 1925 . العدد 2279 ، 7 أيار 1945 . العدد 2538 ، 20 / تشرين الأول / 1947م . العدد 2555 ، 31 / كانون الثاني / 1950م . العدد 2886 ، 27 / أيلول / 1950م. العدد 2919 ، 25 / كانون الأول / 1950م. العدد 3171 ، 13/ تشرين الأول / 1952م . العدد 3207 ، 11 / كانون الثاني / 1953م . العدد 3209 ، 12 / كانون الثاني / 1953م . العدد 3220 ، 23 / شباط / 1953م . العدد 3222 ، 2 / آذار / 1953م . العدد 3256 ، 11/ أيار / 1953م . العدد 3265 ، 1/ حزيران

DOI: 10.18018/URUK/017-10/251-272

/ 1953م . العـــــدد 3265 ، 9 / حزيـــــران / 1953م . العـــدد 3253 ، 10 / أيـــار / 1953م. العـــدد 3286 ، 8 / آب / 1953م . العـــــدد 3309 ، 15 / تشـــــرين الأول / 1953م. العـــدد 3351 ، 28 / كـــانون الثـــاني / 1954م . العـــدد 3359 ، 15 / شـــباط / 1954م . العـــدد 3362 ، 24/ شـــباط / 1954م . العـــدد 3363 ، 25 / شـــباط / 1954م . العـــــدد 3372 ، 15 / آذار / 1954م . العـــــدد 3482 ، 14 / تشـــرين الأول / 1954م. العـــدد 3591 ، 1 / نيســـان / 1955م . العـــدد 3645 ، 16 حزيـــران 1955م . العـــدد 3657 ، 7 / تمـــوز / 1955م . العـــدد 3768 ، 2 / شباط / 1956م .العدد 2516 ، 1 آذار 1976م .

خامساً : شبكة الانترنيت .

www. alshakir.blogspot.com .

Abstract

The research deals with the personal and administrative case study of a number of governors for Diwaniya Liwa , between 1945 - 1958, in the first year applied the law of the Iraqi brigades management No. (16) for the year 1945 in the District of Diwaniya in the era governor Tawfiq Al Naeeb , until the revolution of July 14 in 1958 that ended the rule Royal in Iraq. He assumed the post of acting Liwa of Diwaniya between 1945 - 1958 m eight governors on variation for survival in office according to the method of their management and administrative record .

It was all governors of Diwaniya Liwa of rights or law degree holders , as well as the career list them, and therefore, the professional status of administrative efficiency was characteristic inherent not only for governors Diwaniya Liwa , but the vast majority of the civil administration in Iraq staff during the monarchy. Saw the banner of Diwaniya during the reign of governor the establishment and implementation of a lot of business and construction projects, services, etc., which are still a lot of them standing up to this time in the city of Diwaniya and other cities, especially schools and roads, and this is that anything it shows the ages and the movement of construction witnessed in Liwa late king Royal , as well as the significant efficiency and professionalism and careful planning and orderly for these projects , which maintained its presence and permanence until the present time, with people still in the city of Diwaniya , profiting from its various services .